

2014/02/12

من وزير الاقتصاد والمالية

إلى

الموضوع: حول تاريخ تطبيق أحكام الفصلين 49 و50 من قانون المالية لسنة 2014 بالنسبة إلى المؤسسات المصدرة كليا التي تواصل الانتفاع بالامتياز الجبائي المتعلق بطرح الأرباح المتأتية من الاستغلال
المرجع : مکتوبکم بتاريخ 3 فيفري 2014

وبعد،

لقد طلبتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل تخضع مؤسسة مصدرة كليا لم تستوف مدة انتفاعها بالطرح الكلي لأرباحها المتأتية من التصدير إلى المعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية المنصوص عليه بالفصلين 49 و50 من قانون المالية لسنة 2014، يشرفني إعلامكم أن أحكام الفصلين المذكورين يطبقان على رقم المعاملات المتأتي من التصدير بما في ذلك رقم المعاملات المحقق من قبل المؤسسات المصدرة كليا والمؤسسات التي لها نفس النظام الجبائي للمؤسسات المصدرة كليا والمحقق ابتداء من غرة جانفي 2014 وذلك عملا بأحكام الفصل 95 من قانون المالية لسنة 2014.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات المصدرة كليا أصبحت خاضعة للمعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ابتداء من غرة جانفي 2014 وذلك بصرف النظر عن مواصلتها الانتفاع بالامتياز الجبائي المتعلق بطرح الأرباح والمداخيل المتأتية من التصدير من عدمه.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية وبنفويض منه

المدير العام للمؤسسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : هيبية جراد اللواتي